عرف مشاركة قياسية من قبل رجال القانون

ملتقى جهوي حول تطبيق قانون 04/ 18 لمكافحة المخدرات

نظم أمس، الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وادمانها بسطيف، ملتقى جهويا حول تطبيق القانون 04 ـ 18 المؤرخ ب 25 ديسمبر 2004 المتعلق بالوقاية من المخدرات ومكافحتها، هذا الملتقى الذي يدوم على مدار يومين جاء إلى توضيح اجراءات تطبيق القانون الجديد للمخدرات 04 . 18 وتبصير النصوص و الموارد القانونية التي جاء بها هذا القانون جعلها في متناول الجميع من خلال تسهيل تطبيقه في مختلف جوانبه، حسب ما صرح به عبد المالك سايح، خلال اشرافه عن افتتاح اشغال الملتقى الجهوي لولايات شرق البلاد، بمعهد التكوين المهني «تبمنت». واستنادا لذات المسؤول، فإن هذا اللقاء جاء ليكشف كل النقائص التي جاءت في نصوص هذا القانون الجديد، الذي يكتنفه الغموض عند التطبيق، وبالتالي دراسته من طرف المختصين ورجال القانون وعليه تساءل السيد بسايح، عن مدى الزامية القاضي أمام التقرير الطبي الذي يكشف مدى تعاطي المخدرات، وفي هذا الشأن ذكر المدير العام للديوان الوطني لمكافحة المخدرات، أنه تم معالجة أزيد من 6 آلاف مدمن من طرف المؤسسات المختصة بالجزائر خلال سنة 2009، كما تم حجز ما يفوق 5٪ طن من المخدرات، خلال نفس السنة. واعتبر ذات المسؤول، أن هذا الارتفاع والتزايد «المحسوس» في عدد المدمنين، ينعكس بالدرجة الأولى على الارتفاع في عدد المستهلكين والمحكوم عليهم قضائيا، فضلا عن الارتفاع المخيف في كمية المحجوزات من المخدرات، وذلك بسبب اتساع رقعة الرواج، خاصة وأن الجزائر تعتبر منطقة عبور. وفي ذات السياق، أكد السيد سايح أن الدولة تعمل على توفير كل آليات الوقاية ومعالجة هذه الظاهرة، من خلال انجاز 15 مركز استشفائي لمعالجة المدمنين من هذه السموم المنتشرة عبد التراب الوطني، إلى جانب 53 مركز وسطي للمعالجة و 185 خلية استماع وتوجيه موزعة عبر الوطن حسب عدد ضحايا المخدرات، وحسب نفس المسؤول، فقد قام الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وادمانها، بالاشتراك مع وزارة الصحة والانسان واصلاح المستشفيات وبالتعاون مع مجموعة «بومبيدو» للمجلس الأوروبي في اطار برنامج الشبكة الأورومتوسطية، على تنظيم ملتقى وطني فضلا عن 3 ملتقيات جهوية شملت 154 طبيعة واخصائي نفساني قصد تعيينهم في هذه من أجل التكفل بالمدمنين.

هذا وقد طالب ذات المتحدث على ضرورة احداث أجنحة خاصة بالمؤسسات السجونية تهتم بمعالجة المدمنين في الوسط العقابي وتوطيد العلاقة بين القاضي والطبيب تكون مبنية على الثقة تنعكس ايجابا على شخص المدمن، وكذا توفير العناية القصوى بالمدمن حتى ينتكس من خلال وسائل العلاج الصحي والاجتماعي للمدمن فضلا عن الوقاية المستمرة له، بالاضافة الى تشجيع اقبال المرضى والمتعاطين للعلاج بالمراكز المتخصصة، والعمل على ادخال موضوع المخدرات والمؤثرات العقلية والامان عليها في البرامج التعليمية في المدارس وكليات الطب، الحقوق، الشرطة، الدرك الوطني، والعمل على تطوير أجهزة الاعلام لتوجيه رسائل مجتمعية للتعريف بأضرار الادمان على المخدرات الصحية منها الاجتماعية وانعكاسها على الفرد والاسرة والمجتمع.

وأكد بدوره مدير الدراسات والتحليل والتقييم بالديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، السيد صالح عبد النوري، في عرض حول «ظاهرة المخدرات في الجزائر» أن المؤشرات تبين أن هناك تطورا خطيرا. وأوضح السيد صالح عبد النوري، في نفس السياق، أن القنب الهندي الأكثر استهلاكا في الجزائر وتليه المؤثرات العقلية، وأن أكثر من 230٪ هي الزيادة المسجلة بين سنتي 2007 و 2008 من المحجوزات منه، وفي سنة 2009 تم حجز 74 طن، كما تم 11 طن خلال الثلاثي الاول من السنة الجارية، واعتبر نفس المسؤول، أن الجزائر بلد عبور منذ سنوات، على اعتبار أن المغرب هو أكبر بلد منتج للقنب الهندي، حيث يمر على الجزائر باتجاه أوروبا مرورا بكل من تونس وليبيا، مشيرا أن طرق التهريب المفضلة هي بشار، البيض، النعامة، ورقلة والوادي.

ويذكر أن أشغال هذا اللقاء التقييمي سوف تتخلله العديد من المداخلات منها التكفل بالمدمنين في الجزائر، الوضع الحالي والافاق المستقبلية و «الاجراءات الوقائية والعلاجية كبديل للمتابعة» و «المقاربات الجديدة المترتبة عن الأمر بالعلاج» و «مميزات القانون رقمك 18 . 04 المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية» و «إشكالية إنتكاسة المدمن والجواب القانوني المناسب» و «دور الاطباء في تطبيق القانون 18 . 04» و «دور الشرطة القضائية في تطبيق القانون والصعوبات المعترضة» و «علاج المدنين في الوسط العقابي».

تجدر الاشارة الى أن الملتقى عرف حضور القاضية ونائب وكيل الجمهورية لدى محكمة باريس بفرنسا السيدة «فرانسوازديو»، وكذا ممثلين عن ولايات الشرق الجزائري من قضاة ورجال الدرك والشرطة الي جانب السلطات الولائية بسطيف وحوالي 250 مشارك.

فوراري زوليخة